دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي

أ. حسين فرج الحويج
كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
hussen.alhwij@elmergib.edu.ly

د. علي محمد الماقوري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس
almagouri_dr@yahoo.com

Abstract

The main aim of this study was to investigate the role of Oil-Gas sector in the process of formation of the Libyan economy's features, starting with the period of sixties in which the most significant aspects of this economy were constituted. Furthermore, the study aimed to illustrate the efforts that has been done by the government, dealing with this attributes, and then, to represent the current characteristics of this economy.

In order to achieve the study objectives, a descriptive analytical approach was used.

According to the main findings of the study, it can be clearly seen that Oil-Gas sector is still playing the major role in the Libyan economy, that can be explained by its high contribution in GDP, Exports, and the public expenditure.

The study recommendations indicated to the importance of the: structural diversification of the income sources, developing the services sector, investing the economic regional integration agreements. It recommended that the role of the government in the economic activity in Libya should be redefined as well.

المقدمة:

يعد اكتشاف النفط أحد أهم التغيرات التي طرأت على الأرض الليبية في العصر الحديث، حيث إن ليبيا لم تكن يوماً "برأي "بنجامين هيكنز" مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا خلال أواخر الخمسينيات" ذلك المكان الذي يؤمل أن تظهر فيه أي بوادر للتنمية، وبعد اكتشاف النفط وبدء تصديره بكميات تجارية أخذت الكثير من تلك المعطيات بالتغير، وبدأت الكثير من الخصائص والسمات لهذا الاقتصاد بالتشكل، حيث شهدت ليبيا تغيرات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي حولتها إلى صورة تختلف في الكثير من معطياتها عما كان معروفاً عنها آنذاك، ويهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى التعرف على الدور الذي لعبه النفط في تشكيل ورسم ملامح هذه التغيرات، وينطلق في ذلك من واقع أن أهم خصائص هذا الاقتصاد– التي لازال جلها ملازماً له حتى يومنا هذا– قد تشكلت خلال تلك الفترة، وسيتم بعد ذلك استعراض أهم الجهود التي بذلت فيما بعد من خلال الخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها في ليبيا منذ منتصف الستينيات، والتي كانت تهدف للتعامل مع هذه التغيرات، وتقييم مدى النجاحات المحققة في ذلك، والتي تعكس إلى حدٍ بعيد فعالية الجهود التنموية في توظيف المورد النفطي لإحداث التغييرات المطلوبة في هياكل هذا الاقتصاد والتي كانت قد طرأت بسبب دخوله دائرة النشاط الاقتصادي في ليبيا، ويستعرض البحث بعد ذلك أهم الخصائص والسمات التي تميز الاقتصاد الليبي في الوقت الحاضر، إضافةً إلى طرح بعض الآليات التي يمكن أن تساعد راسمي السياسة الاقتصادية على تشكيل رؤىً أكثر واقعية وفعالية للتعامل مع هذه الاوضاع على هديٍ من النظرية الاقتصادية ومعطيات الواقع على هذه الارض.

ويكتسب هذا البحث أهميته ومبرراته من خلال الأهمية التي يمثلها النفط في الاقتصاد الليبي في الوقت الحاضر، حيث أنه عصب الحياة الاقتصادية بما تعنيه الكلمة من معنى، فهو المورد الرئيس للاقتصاد، وحيث أنه (أي النفط) مورد ريعي ناضب، فإن الحاجة ملحة في الوقت الحاضر لتقييم السياسات التي اتبعت من قبل في سبيل توجيه الدور الذي يلعبه هذا المورد لجعله سبباً في ولادة موارد بديلة متنامية، واقتراح آليات بديلة تؤسس على هدي من النظرية الاقتصادية من جانب ومعطيات الواقع على الأرض الليبية من جانب آخر، علها تساعد في تحقيق نجاحات في هذا الجانب.

وقد انتهج البحث في سبيل تحقيق هذه الأهداف منهجاً يقوم على محاولة استقراء النتائج من خلال الوصف والتحليل لبعض المؤشرات الاحصائية التي سيتم تشكيلها من خلال الرجوع للبيانات والاحصاءات الواردة في بعض التقارير والنشرات الاحصائية المنشورة.

وقد اقتضت ضرورات ذلك تقسيمه إلي ثلاثة أقسام رئيسة يتناول الأول مدخلاً تاريخياً سيتم خلاله استعراض أهم التطورات الاقتصادية في ليبيا قبل وبعد اكتشاف النفط، التي تشكلت في ظلها خصائص وسمات هذا الاقتصاد، وسيتم خلال القسم الثاني استعراض أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي وذلك بعد الإشارة للجهود التنموية التي بذلت للتعامل مع هذه الخصائص ومدى نجاحها في تحقيق مستهدفاتها، أما القسم الثالث فسيتناول بعض الآليات المقترحة لإعادة التوازن لهياكل الاقتصاد الليبي وتعديل خصائصه وسماته، ويستتبع هذه الأقسام الثلاثة حوصلة لأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها البحث.

1. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة هذا البحث في التساؤلات التالية:

- ما هي علاقة النفط بالتغيرات التي طرأت على خصائص وسمات الاقتصاد الليبي إبان حقبة الستينيات؟
- هل نجحت خطط وبرامج التنمية في استخدام عائدات النفط للتعامل مع التغيرات التي طرأت على سمات وخصائص الاقتصاد الليبي المختلفة؟
- ما هي السمات والخصائص الحالية للاقتصاد الليبي؟ وما علاقة النفط بها؟
- ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد على التعامل مع خائص وسمات الاقتصاد الليبي لإعادة التوازن والإيجابية لها؟

2. أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في الآتي:

- أهمية الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الليبي، حيث أنه مصدر الدخل الأساسي.
- أهمية تقييم خطط وبرامج التنمية ومدى النجاحات المحققة في التعامل مع الخصائص والسمات الأساسية للاقتصاد الليبي.

- ضرورة طرح آليات للتعامل مع هذه الاوضاع، وخاصة في ظل توجه الاقتصاد الليبي للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

3. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- استعراض أهم خصاص الاقتصاد الليبي خلال الحقبة التي سبقت اكتشاف النفط، والتغيرات التي طرأت عليها بعيد اكتشافه بقليل.
- استعراض وتقييم أهم الجهود التي بذلت للتعامل مع هذه الخصائص والسمات المستجدة من خلال خطط وبرامج التنمية المختلفة.
- استعراض أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي الحالية ومحاولة تلمس دور النفط ومدى النجاحات المحققة في تعديلها.
- محاولة طرح آليات للتعامل المستقبلي مع خصائص وسمات الاقتصاد الليبي لمحاولة إعادة التوازن لها.

4. المنهج البحثي: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى أدبيات الموضوع المتعلقة بالاقتصاد الليبي، واستقراء البيانات والاحصاءات الواردة في العديد من التقارير والنشرات الاحصائية المنشورة، وذلك بغية الوصول إلى نتائج بخصوص موضوع البحث.

5. مدخل تاريخي:

6-1 الأوضاع الاقتصادية في ليبيا قبل اكتشاف النفط:

لقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط مثالاً للاقتصاد المتخلف، الذي تنعدم فيه أسباب النمو وعوامله (عتيقة، 1972)، وانبثق ذلك عن عاملين أساسيين نتج أولهما عن ظروف طبيعية ميزت هذه الأرض، ونتج الآخر عن إرث استعماري ظلت ليبيا تحمل إزره لسنوات طويلة، ما وضع قيداً خطيراً علي أي جهود تنموية محتملة، وفيما يلي عرض موجز لأهم ملامح الاقتصاد الليبي إبان تلك الفترة:

– بالنسبة للموارد البشرية التي بلغت مع نهاية العام 1951 قرابة المليون نسمة، والتي توزعت بين الحضر والريف بنسب 20%، 80% على التوالي، فقد ترك هذا الوضع أثره الواضح عليها، وذلك من حيث الفقر المدقع الذي انعكس في تدنى مستويات المعيشة التي كانت تقرب من حد الكفاف (عتيقة، 1972)، وقد كانت الحالة الصحية للسكان متدهورةً إلى حد كبير، حيث بلغت نسبة الوفيات بين المواليد خلال العام 1951 حوالي 30%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سوء التغذية، وانعدام الخدمات الصحية والوقائية، أما الخدمات التعليمية فقد كانت سيئةً أيضاً، حيث بلغت نسبة الأمية بين الكبار حوالي 90–95%، وبلغت نسبة الملتحقين بالتعليم النظامي حوالي 20%، ولهذا فقد عانت معظم الموارد البشرية في ليبيا الأمية والمرض، الذين انعكسا في تدنى إنتاجية سكان هذا البلد (حجير، 1973)، الذين تركزوا في القطاع الزراعي والرعوي بنسبة 70% (حجير، 1973).

– الموارد الطبيعية هي الأخرى كانت شحيحة، فالأرض الليبية التي تمتد على مساحة تقدر بـ 1.7 مليون كيلومتر مربع لم يكن منها ما هو صالح للزراعة سوى ما نسبته 5–10%، بينما بلغت نسبة المساحة الصالحة للزراعة المستقرة حوالي1%، وهي تعتمد تماماً علي مياه الأمطار التي انحصرت في النطاق الشمالي الذي عانى هو الأخر حالات متكررة من الجفاف، أما الموارد المعدنية فلم تكن أفضل حالاً، حيث لم تتكشف الأرض الليبية في ذلك الوقت عن أي بوادر تنبئ بوجود مثل هذه الثروات، اللهم إلا كميات محدودة من بعض الرواسب المعدنية (حجير، 1973).

– البنية الأساسية هي الأخرى كانت متخلفة، وقد أصيبت معظم المرافق التي تم بناؤها إبان فترة الاحتلال الإيطالي بأضرار جسيمة أثناء الحرب العالمية الثانية، أما وسائل الاتصال والموصلات فقد كانت محدودة جداً (حجير، 1973).

لقد ترك هذا الواقع أثره الواضح علي آداء الاقتصاد الليبي بقطاعاته المختلفة، فالقطاع الصناعي كان متخلفاً، واقتصر النشاط الصناعي علي بعض الصناعات الغذائية، والنسيج، والتبغ، وتعليب الأسماك، وعاني هذا القطاع من تخلف وبدائية طرق الإنتاج ونقص العمالة المدربة وضيق السوق المحلية، أما القطاع الزراعي فقد كان بدائياً يستوعب أغلب السكان العاملين، وكان موجهاً هو الآخر نحو الاكتفاء الذاتي (حجير، 1973)، ولهذا فقد تركزت

الصادرات في المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك، بينما تنوعت الواردات لتشمل المواد الخام والوقود وجميع أنواع المصنوعات والمواد الغذائية والحبوب في بعض الأحيان (عتيقة، 1972)، وقد انعكس هذا الوضع في عجز مستمر في الميزان التجاري.

أما الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الليبي فقد تميز في تلك الفترة بغلبة مساهمة القطاع الزراعي، الذي استحوذ خلال العام 1958 علي ما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ساهم القطاع الصناعي بنسبة 6.8%، وساهم نشاط التجارة بما نسبته 14% في نفس العام (حجير، 1973)، وقد ظلت المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات الدولية كالأمم المتحدة مصدراً أساسياً للدخل، حيث بلغت هذه المعونات عام 1959 حوالي 26% من إجمالي الدخل القومي للبلاد (الحاسية، 1979).

2-6 الاقتصاد الليبي بُعَيد اكتشاف النفط:

ظل الاقتصاد الليبي خلال الفترة التي سبقت اكتشاف النفط رهيناً لاقتصاديات التخلف، وتطلب الخروج من هذا الوضع زيادة الإنتاج بشتى الوسائل؛ وذلك لزيادة الدخل والادخار مع تحسين المعرفة الفنية الأمر الذي يفضى إلى مزيد من الإنتاج والدخل، وقد بدأ التطور الاقتصادي في ليبيا على إثر اكتشاف النفط الذي ترك آثاره الكبيرة على الاقتصاد الليبي، التي بدأت في البروز مع دخول الشركات النفطية للبلاد، وقد انحصرت الآثار الاقتصادية للنفط خلال تلك الفترة في التغيرات التي بدأت تطرأ على مستوى الطلب نتيجة للنفقات المالية لهذه الشركات، حيث أدت تلك النفقات إلى تنشيط الطلب على السلع والخدمات، الذي أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك والدخل، وقد زادت بذلك الإيرادات الحكومية المتأتية عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية، ما أدى إلى زيادة الإنفاق العام (عتيقة، 1972)، وقد أدت هذه الزيادات في الطلب على السلع والخدمات إلى زيادة الطلب على الإئتمان الذي ارتفع خلال الفترة 1957-1961 بنسبة 195%، مما أدى إلى التوسع في عرض النقود والمزيد من الطلب، ونتيجة لهذا الطلب المتزايد على السلع والخدمات وفى ظل تخلف الجهاز الإنتاجي فقد توسعت الواردات، الأمر الذي أدى إلى الإستمرار في العجز التجاري الذي اتسم به الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط، ولم تقتصر الآثار الاقتصادية التي ترتبت على دخول الشركات النفطية للبلاد على هذا الجانب بل امتدت إلى

إحداث تغييرات في التوزيع السكاني، حيث بدأت الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثاً عن أجور أعلى في الشركات النفطية وفى قطاع الخدمات الذي بدأ ينمو مع دخول هذه الشركات، وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، الأمر الذي قلل من مساهمتهما في تكوين الناتج المحلى.

ومع البدء في إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية ترتبت على الاقتصاد الليبي آثارٌ كبيرةٌ، حيث بات القطاع النفطي يستحوذ على أهم مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وقد بلغت هذه المساهمة خلال العام 1962 ما نسبته 26.8% تطورت خلال الأعوام التالية إلى أن بلغت ما يقدر بـ 62% عام 1969 مؤذنةً ببروز خاصية جديدة ظلت لصيقة بالاقتصاد الليبي إلى يومنا هذا ألا وهي سيطرة النفط على هيكل النشاط الاقتصادي (الحسناوي، 1994)، وقد تزامن ذلك مع انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسة الأخرى، حيث انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلى من 6.5% سنة 1962 إلى1.7% سنة 1969، وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في ذلك من 9.8% عام 1962 إلى ما يقدر بـــ 3%عام 1969، وفى المقابل فقد حقق قطاع الخدمات توسعاً ملحوظاً مقارنةً بالفترة التي سبقت اكتشاف النفط، حيث بلغت مساهمته في هيكل الناتج المحلى خلال العام 1962 ما نسبته 40.4%، وانخفضت خلال العام 1969 إلى 18.6% لكنه صار رغم هذا الانخفاض مستحوذاً على المرتبة الثانية في هيكل النشاط الاقتصادي (الحسناوي، 1994)، ويعود الإنخفاض في مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلى إلى هجرة اليد العاملة من هذا القطاع، ومحدودية النشاط الصناعي الخاص، إضافةً إلى نقص اليد العاملة الفنية، أما القطاع الزراعي فقد عانى هو الآخر من تخلف وسائل الإنتاج وهجرة اليد العاملة (الحسناوي، 1994) التي تركزت في قطاع الخدمات والقطاع النفطي.

وقد انعكست هذه التحولات في الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الليبي على قطاع التجارة الخارجية، حيث زادت الصادرات من49.5 مليون دينار عام 1962 إلى 729 مليون دينار عام 1969، وقد نتج ذلك عن زيادة الصادرات النفطية التي شكلت عام 1962 ما نسبته 94% من إجمالي الصادرات، وشكلت عام 1969 ما نسبته 99% من هذا الإجمالي (وزارة التخطيط أ، 1972)، أما الواردات فقد شهدت هي الأخرى زيادة ملحوظة من 73.6 مليون

دينار عام 1962 إلى 241.3 مليون دينار عام 1969 أي بنسبة 228% (وزارة التخطيط أ، 1972)، وقد نتج ذلك عن الطلب المتزايد على الآلات والمعدات التي يحتاجها قطاع النفط ومستلزمات التنمية من جهة، والطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية الناجم عن ارتفاع الدخل الفردي من جهة أخرى، وقد تلاشى العجز التجاري منذ العام 1963، حيث حقق الميزان التجاري الليبي فائضاً قدر بحوالي 35 مليون دينار مقارنةً بالعجز السابق الذي بلغ خلال العام 1960 ما مقداره 56 مليون دينار (الحاسية، 1979).

لقد شهد الاقتصاد الليبي منذ تلك الفترة تركزاً سلعياً في الصادرات تمثل في سلعة النفط وتركزاً جغرافياً في أسواق الدول الصناعية، أما الواردات فقد شهدت تنوعاً سلعياً ملحوظاً شمل السلع الغذائية وسلع التنمية وجل السلع الصناعية مدفوعاً بتدني الإنتاج في قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية "الزراعة والصناعة"، وتركزاً جغرافياً في أسواق الدول الصناعية، وقد ترافقت هذه التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة مع زيادة ملحوظة في مستوى الإنفاق العام، تزامنت مع التطورات في حصة الدولة من العائدات النفطية التي بلغت خلال العام 1961/1960 ما نسبته 0.51%، وتطورت خلال العام 1963/1962 إلى 23%، لتبدأ في الصعود وتبلغ عام 1969/1968 ما نسبته 79% (عتيقة، 1972)، ويفسر هذا الارتفاع في مستوى الإنفاق العام بما كانت تحتاجه البلاد من تحسينات في الخدمات الأساسية والمرافق العامة كالطرق، والمجاري، ومشروعات المياه والكهرباء، وقد برزت بذلك سمة جديدة من سمات الاقتصاد الليبي تمثلت في سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي.

لقد أدت الزيادات المتتالية في إيرادات الدولة إلى توجيه الأنظار إلى قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فوضعت أول خطة اقتصادية في ليبيا ليتم تنفيذها خلال الفترة 1968/1963 (الحويج، 2015)، مستهدفةً الحد من الإختلالات التي ظهرت في الهيكل الاقتصادي وذلك من خلال العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، كما أنها عملت على تنفيذ العديد من المشروعات في القرى والأرياف مستهدفةً بذلك الحد من ظاهرة التركز السكاني، وقد جاءت نتائج هذه الخطة متواضعة من حيث النجاحات التي تحققت في إطار الأهداف المشار إليها، ورغم ذلك فقد حقق القطاع الخدمي نمواً ملحوظاً إبان تلك الفترة.

لقد مر الاقتصاد الليبي خلال تلك الحقبة بتطورات ساهمت إلى حد كبير في خلق نمو غير متوازن لصالح القطاع النفطي، حيث بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة لسنة 1964 خلال الفترة 1967–1969 ما يعادل 11% في الأنشطة غير النفطية و26.5% في القطاع النفطي، أضف إلى ذلك أن الدخل المتولد في القطاع غير النفطي قد نشأ في جزء كبير منه عن أنشطة خدمية ذات إنتاجية منخفضة، ويذكر أن النمو الحقيقي للنشاط الزراعي والصناعي لم يتجاوز خلال الفترة المذكورة 1% (وزارة التخطيط أ، 1972)، ولا يخفى أن هذا الإتجاه غير المتوازن في النمو المصحوب بتناقص مساهمة القطاعات الإنتاجية الأساسية وبتزايد الإنتاج في القطاع النفطي هو من العوامل التي تهدد بتبديد ثروة البلاد الناضبة دونما تعويض مناسب ممثل في إنتاج زراعي وصناعي يساهم في المحافظة على المستوى المعيشي الذي بلغته البلاد.

إضافة إلى ذلك فقد ولَّد مستوى الطلب الذي تزايد بشكل كبير ومستمر خلال تلك الفترة طلباً متزايداً على الواردات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج في تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وقد أدى هذا الاختلال بين الهياكل الإنتاجية وأنماط الاستهلاك إلى تنوع كبير في سلة الواردات التي تم تمويلها من خلال العائدات النفطية، وقد أدى هذا الطلب المتزايد إلى ظهور تضخم نقدي بنسبة 7.5% في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تولد عن زيادة الدخل والإنفاق العام الذين زادا في ظل جهاز إنتاجي متخلف (وزارة التخطيط أ، 1972).

6. ملامح وسمات الاقتصاد الليبي:

علي خلفية التطورات التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال حقبة الستينيات والتي أفرزت السمات الأساسية لهذا الاقتصاد فقد انطلقت استراتيجية التنمية للتعامل مع هذا الوضع من نقطة أساسية تمثلت في تحديد إنتاج النفط عند مستوىً فنيٍّ واقتصاديٍّ يضمن المحافظة على هذه الثروة الناضبة، ويحول دون تبديدها، ويعمل على اجتناء أكبر مردود اقتصادي منها، وذلك بتوجيه أكبر قدر ممكن من العوائد النفطية نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي كان من المؤمل أن تسهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني والدفع به نحو النمو المتوازن من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الأساسية المتمثلة في الزراعة

والصناعة، وعلى ذلك فقد استهدفت عملية التخطيط للتنمية في ليبيا منذ مطلع السبعينيات تحقيق معدلات عالية من النمو في الناتج المحلى الإجمالي والدخل القومي الحقيقي مصحوباً بزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد لصالح القطاعات غير النفطية (وزارة التخطيط أ، 1972)، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت استراتيجية التنمية على تكثيف استثماراتها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية بوجه عام مع التركيز على القطاعات الإنتاجية الأساسية "الزراعة والصناعة" وقطاعات البنية التحتية، وذلك لإحداث دفعة قوية تمكن هذه القطاعات من تحقيق مستهدفاتها، وللوقوف على الجهود التي بذلت في إطار التعديل الهيكلي لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتي تبنتها استراتيجية التنمية منذ الخطة الاقتصادية الأولى ينظر للجدول رقم (1) الذي يبين أنماط توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط على أهم القطاعات الاقتصادية، ويتضح من الجدول ما يأتي:

- في عام 1970 حظى قطاع النفط بالحصة الأكبر في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، مستحوذاً على ما نسبته 38.33% من تلك المخصصات، وجاءت قطاعات البنية التحتية (قطاع الكهرباء والغاز والمياه + قطاع النقل والتخزين والمواصلات) في المرتبة الثانية بنسبة 23.34%، أما المرتبة الثالثة فقد حظي بها قطاع المال والعقارات والتأمين الذي بلغت مخصصاته الاستثمارية ما نسبته 18.01% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، وقد بلغت المخصصات الاستثمارية لقطاعي الإنتاج الرئيسين "الزراعة والصناعة" ما نسبته 4.78% و3.87% على التوالي، وقد توزعت باقي الاستثمارات على بعض القطاعات الخدمية الأخرى بنسب صغيرة، ويفسر هذا التوزيع بتوجه الدولة في ذلك الوقت لدعم القطاع النفطي الذي لازال في بداياته، ومحاولة تكوين البنية التحتية للبلد.

- في العام 1980 ارتفعت مخصصات كلاً من قطاعي الزراعة والصناعة إلى 12.20% و15.57% على التوالي، ليحصلا على ما نسبته 28.17% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لذلك العام، أما القطاع النفطي فقد انخفضت مخصصاته إلى 6.23% فقط، وقد شهدت قطاعات البنية التحتية هي الأخرى زيادةً في مخصصاتها

الجدول رقم (1): هيكل التكوين الرأسمالي الثابت المخطط حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970- 2006.

(%)

السنة / القطاع	1970	1980	1990	2000	2006
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	4.78	12.20	15.34	22.30	7.76
استخراج النفط والغاز الطبيعي	38.33	6.23	21.21	8.77	12.04
التعدين والمحاجر الاخرى	0.25	0.08	0.01	0.24	0.33
الصناعة التحويلية	3.87	15.57	3.87	1.77	4.00
الكهرباء والغاز والمياه	15.05	14.52	9.25	6.25	15.31
البناء والتشييد	0.91	1.59	8.99	0.39	0.26
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.	0.33	3.09	0.53	0.53	0.50
النقل والتخزين والمواصلات	8.29	16.31	13.44	11.26	10.72
المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (بما في ذلك ملكية المساكن)	18.01	17.61	11.14	9.73	29.06
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	1.36	5.81	8.78	20.37	10.44
الخدمات التعليمية	3.34	4.67	5.70	13.51	6.93
الخدمات الصحية	2.23	2.26	1.71	4.71	2.41
الخدمات الاخرى	3.26	0.05	0.04	0.18	0.24
التكوين الرأسمالي الثابت	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.

الاستثمارية، حيث حظيت خلال ذلك العام بما نسبته 31.23% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، موزعة بنسب 14.52% لقطاع الكهرباء والغاز والمياه و16.31% لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، أما بالنسبة للقطاعات الخدمية الأخرى فقد ظلت مخصصاتها على ما هي عليه باستثناء قطاع الخدمات التعليمية الذي زادت مخصصاته بنسبة 1.5%

تقريباً، لتصل إلى 4.67% خلال ذلك العام، ويمكن تعليل تلك التغيرات باتجاه الدولة لتكثيف استثماراتها في القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة) وذلك سعياً لزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الاستثمار في تكوين البنية التحتية.

- شهدت الفترة 1986-1990 تباطؤاً في حجم التكوين الرأسمالي الثابت المخطط؛ نظراً لتواضع الإيرادات النفطية الناجم عن تدهور أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات (الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات أ، 1999)، ولذلك فقد شهدت سنة 1990 تغيرات في هيكل الاستثمار نجم عنها انخفاض في مخصصات القطاع الصناعي ومعظم القطاعات الخدمية، وزيادة صغيرة في مخصصات القطاع الزراعي والنفطي، وشهد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط انخفاضاً بنسبة 58.8%.

- خلال العام 2000 ازدادت حصة القطاع الزراعي في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط إلى 22.30%، بينما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 1.77%، وفي الوقت ذاته زادت مخصصات قطاع الخدمات العامة، إضافة إلى قطاعي الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، أما خلال العام 2006 فقد انخفضت مخصصات أغلب القطاعات الخدمية، بينما زادت مخصصات قطاعات البنية التحتية، وفي الوقت ذاته انخفضت مخصصات القطاع الزراعي إلى 7.76% وزادت مخصصات القطاع الصناعي إلى 4%.

من خلال المؤشرات السابقة يمكن القول أن سياسات الاستثمار في الدولة الليبية خلال تلك الفترة قد ركزت على دعم قطاعي الزراعة والصناعة كقطاعات إنتاجية، إضافة إلى دعم قطاعات البنية التحتية، وبعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم، ومن خلال ذلك يتضح أن الدولة قد راهنت على قطاعي الزراعة والصناعة كقطاعات بديلة للنفط وكوسيلة لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

ولمعرفة النتائج التي تحققت بموجب الجهود التي بذلت خلال تلك الفترة، والتي تعكس الدور الذي لعبه النفط "وهو مصدر الدخل الأساسي" في تشكيل صورة وسمات الاقتصاد الليبي تستعرض الورقة في الجزء التالي أهم سمات وملامح الاقتصاد الليبي التي ترسخت بالتزامن

مع البرامج الاستثمارية الممولة من خلال النفط والمدفوعة برغبة الدولة "من خلال التوجهات المعلنة من واقع خطط وبرامج التنمية" في معالجة الاختلالات التي نشأت خلال حقبة الستينيات، وتتمثل هذه السمات في الآتي:

7-1 التركز القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

للوقوف على النتائج المحققة في مجال التنويع الهيكلي من خلال الجهود التنموية التي بذلت خلال العقود الماضية يستعرض الجدول رقم (2) الهيكل القطاعي للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 1970-2012، ويلاحظ من هذا الجدول أن القطاع النفطي لا يزال يستحوذ على المساهمة الأكبر في هيكل الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت تلك المساهمة خلال العام 1970 ما يقدر 63.07%، انخفضت عام 1980 لتصل إلى 61.83%، وواصلت الإنخفاض لتصل خلال العام 1990 إلى 39.33%، وقد استمرت في الانخفاض لتصل خلال العام 2000 إلى 37.8% وارتفعت خلال العام 2012 إلى 83.88% من الناتج المحلى الإجمالي، ويدل ذلك على أن النفط لازال مسيطراً على هيكل النشاط الاقتصادي في ليبيا على الرغم من انخفاض هذه المساهمة في بعض السنوات، الذي يعود بالدرجة الأولى وفي أغلب الأحوال إلى انخفاض أسعار النفط، ويتضح ذلك بصورة أكثر جلاءاً من خلال تتبع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث نجد أن القطاع الزراعي قد سجل أعلى مساهمة له في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للفترة المبينة بالجدول سنة 2000 والتي بلغت 8.17%، ويمكن إرجاع تدنى مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلى خلال الفترة المذكورة- رغم الاستثمارات التي وجهت له- إلى جملة من الأسباب يقف في مقدمتها ندرة المياه، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة.

أما القطاع الصناعي فقد سجل خلال العام 1970 أدنى مساهمة له في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.75%، ارتفعت خلال العام 1990 إلى 5.55%، وبدأت في التذبذب لتصل خلال العام 2012 إلى 3.77%، ويمكن إرجاع المساهمة المتدنية لهذا القطاع إلى جملة من المسببات منها ضيق السوق المحلية، وتدنى نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، التي تراوحت في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة من 1986-2001 ما بين31- 46% (الترهوني، 2003)، ويدل ذلك على فشل سياسات التنويع الهيكلي

الجدول رقم (2): هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970- 2012.

(%)

السنة / القطاع	1970	1980	1990	2000	2012
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	2.57	2.24	5.86	8.17	0.74
استخراج النفط والغاز الطبيعي	63.07	61.83	39.33	37.80	83.88
التعدين والمحاجر الاخرى	0.13	0.46	1.28	1.78	0.16
الصناعة التحويلية	1.75	1.99	5.55	5.52	3.77
الكهرباء والغاز والمياه	0.48	0.46	1.85	1.66	1.16
البناء والتشييد	6.81	10.44	5.55	6.17	1.21
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.	3.65	4.90	9.57	9.65	3.57
النقل والتخزين والمواصلات	3.36	3.98	7.83	7.11	0.97
المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (بما في ذلك ملكية المساكن)	5.27	4.33	7.15	4.72	3.80
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	7.61	5.68	6.60	7.02	11.79
الخدمات التعليمية	3.08	2.15	5.14	5.23	0.58
الخدمات الصحية	1.23	1.08	2.18	2.87	0.44
الخدمات الاخرى	0.99	0.45	2.11	2.30	3.14
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.

في تحقيق مستهدفاتها خلال العقود الأربعة الماضية، وهذا يعني أن ايرادات النفط التي تم ضخها في جسد الاقتصاد الليبي كاستثمارات بهدف تنويع هيكل الاقتصاد لم تكن قادرةً على معالجة الخلل الهيكلي الذي كان ظهور النفط سبباً في خلقه.

2-7 نمو مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح من خلال تتبع بيانات الجدول السابق رقم (2) الذي يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلى الإجمالي، أن القطاع الخدمي قد استطاع أن يحقق ثاني أعلى مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت هذه المساهمة 25.19% عام 1970 انخفضت عام 1980 إلى 22.57%، مرتفعة عام 1990 إلى ما نسبته 40.58%، ثم بدأت في الهبوط لتصل خلال العام 2000 إلى ما نسبته 38.9% من إجمالي الناتج المحلى، وبلغت عام 2012 ما نسبته 24.29%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الانخفاضات التي حصلت في مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إنما هي ناتجة بالدرجة الأولى من تزايد الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الناتج في القطاع الخدمي، وأن مساهمة القطاع الخدمي بالأرقام المطلقة قد ظلت في تزايد مستمر حيث زادت من 7803.7 مليون دينار سنة 2000 إلى 20973 مليون دينار سنة 2012 (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010)، والملاحظ هنا أن مساهمة نشاط الخدمات الاجتماعية (قطاع الإسكان والمرافق+ قطاع الخدمات الحكومية كخدمات الصحة والتعليم وغيرها +الخدمات الاخرى) قد فاق مساهمة نشاط الخدمات الإنتاجية في أغلب السنوات المبينة بالجدول رقم (2)، حيث ساهم هذا القطاع خلال سنتي 1970 و1980 بما نسبته 19.72% و19.8% مقابل نسبة قدرت بـــ 12.28% و13.21% لقطاع الخدمات الإنتاجية، أما سنة 1990 فقد تفوقت الخدمات الإنتاجية بنسبة 24.55% مقابل 21.58% للخدمات الاجتماعية، وكانت مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية خلال عامي 2000 و2012 أكبر من مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية، ويتضح من كل ذلك أن قطاع الخدمات قد شهد نمواً كبيراً خلال الفترة المذكورة تركز في قطاع الخدمات الحكومية، ويرجع ذلك للدور الكبير الذي اضطلع به القطاع العام الذي كان يهيمن على النشاط الاقتصادي بشكل كامل وخاصة في الفترة التي سبقت منتصف الثمانينات من القرن المنصرم، وتعود سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة لامتلاك الدولة لمورد النفط من ناحية، ولتوجهها الاشتراكي المتطرف خلال أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم من ناحية أخرى، وكان من الاجدى أن

تستخدم عوائد النفط في دعم القطاع الخاص وتنويع قاعدة المشاركة الفردية في النشاط الاقتصادي.

3-7 تضخم حجم القطاع العام:

شهدت حقبة السبعينيات وأوائل الثمانينيات تنامياً ملحوظاً لدور القطاع العام في الحياة الاقتصادية في ليبيا، فرضته مقتضيات وأهداف التنمية التي استهدفت تكوين البنية الأساسية

الجدول رقم (3): توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط بين القطاع العام والقطاع الخاص

البند / الفترة	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالي (مليون دينار)
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
1970	122.6	50.64	120.1	49.36	242.1
1980	2556.3	92.73	200.5	7.27	2756.8
1990	702	61.83	433.3	38.17	1135.3
2000	1912	83.82	369.2	16.18	2281.2
2005	11145	83.6	2186.3	16.4	13331.3

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.

للاقتصاد وتقديم الخدمات العامة من جهة، والتوجه الاشتراكي المتطرف الذي تبنَّته الدولة مع بداية الثمانينيات من جهة أخرى، ويتضح من الجدول رقم (3) أن القطاع العام قد أستأثر خلال الفترة 1970-2005 بأعلى نسبة من جملة الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية.

يلاحظ من الجدول أن حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات المخططة في ليبيا قد بلغت سنة 1970 ما نسبته 49.36%، الأمر الذي يؤكد الدور الذي كان يلعبه القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، ولكن السنوات التي تلت تلك الفترة جعلت القطاع العام يتربع على عرش الحياة الاقتصادية، حيث استحوذ سنة 1980 على ما نسبته 92.73%، ويمكن القول هنا أن أهم التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الليبي فيما يتعلق بدور الدولة في

النشاط الاقتصادي قد جاءت بعد سنة 1980، حيث صدرت مجموعة من القوانين أعطيت للدولة بموجبها السيطرة الكاملة علي النشاط الاقتصادي، والجدير بالذكر هنا أن دور الدولة لم يقتصر علي تقديم الخدمات الاجتماعية وتكوين البنية الأساسية فحسب، بل إنها دخلت بشكل مباشر في مجال الإنتاج بقطاعي الزراعة والصناعة، وقد استأثر القطاع العام بما نسبته 93.1 % من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي، وبنسبة 97.9% من الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي وذلك ضمن المخصصات الاستثمارية لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الثانية "1976– 1980" (الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ب، 1999)، وقد تناقصت هذه السيطرة قليلاً مع بداية التسعينيات على إثر صدور بعض القوانين التي أعادت إحياء القطاع الخاص عن طريق ما سمي في ذلك الوقت بالنشاط التشاركي، وقد كانت هذه الخطوة مدفوعةً بتزايد أعباء الدين العام المحلي الذي برز خلال الثمانينيات نتيجة انهيار أسعار النفط في تلك الحقبة، حيث ارتفعت حصة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط في ليبيا إلى 38.17% سنة 1990 مقابل 7.27% سنة 1980، ثم أخذت هذه الحصة في التراجع شيئاً فشيئاً حيث بلغت سنة 2005 ما نشبته 16.4%.

وتؤكد هذه الاحصاءات استئثار القطاع العام بأعلى نسبة من التكوين الرأسمالي الثابت المخطط في ليبيا، الذي يعود بلا شك لامتلاك الدولة لأكبر مصدر للدخل– وهو النفط– الذي لم يسخر بصورة فعالة في تطوير وتنمية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

وتزداد هذه الظاهرة تأكيداً من خلال استعراض بعض المؤشرات التي تدل علي حجم القطاع العام الواردة بالجدول التالي رقم (4) والمتمثلة في نسبة كلا من الإنفاق العام والإيرادات العامة إلي الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل المؤشر الأول خلال العام 1980 ما نسبته 54.59%، مقابل 29.13% سنة 1970، ثم بدأت هذه النسب في التناقص إلى سنة 2000 حيث سجلت نسبة تقدر بـ 30.66%، وعاودت الارتفاع سنة 2005 إلى 31.83%، وسجل هذا المؤشر اعلى نسبة له سنة 2010 بلغت 62.37%.

أما المؤشر الثاني فقد سجل عام 1970 ما نسبته 44.28%، مرتفعاً خلال سنة 1980 إلى 64.51%، وأخذ بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً إلى سنة 2000 التي سجل فيها ما نسبته 33.16%، مرتفعاً سنة 2005 إلى 58.08%، معاوداً الارتفاع سنة 2010 إلى

70.39%، ثم إلى 69.69% سنة 2012، ويلاحظ بوجه عام أن هذين المؤشرين قد اتخذا اتجاهاً هبوطياً بعد سنة 1980 دالاً علي انخفاض تدريجي لحجم القطاع العام، حيث شهد الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وتدني الإيرادات العامة تحولات

الجدول رقم (4): مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي بالاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2012

البند / السنة	الناتج المحلي الإجمالي A (مليون دينار)	الإنفاق العام B (مليون دينار)	الإيرادات العامة C (مليون دينار)	مؤشرات حجم القطاع العام (%)	
				B/A	C/A
1970	1288.4	375.3	570.5	29.13	44.28
1980	10553.8	5761.6	6808.5	54.59	64.51
1990	8246.9	2752	2441.4	33.37	29.60
2000	17620.2	5403.2	5843.6	30.66	33.16
2005	67048.3	21343	38943.3	31.83	58.08
2010	87375.0	54498.8	61503.1	62.37	70.39
2012	100627.3	53941.6	70131.4	53.61	69.69

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.

مهمة استهدفت إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وقد تزامن هذا التحول مع صدور مجموعة من القوانين والقرارات التي عززت من هذا التوجه، غير أن انتعاش أسعار النفط خلال بدايات القرن الحادي والعشرين "سنة 2000 وما بعدها" قد زاد من الإيرادات العامة وبالتالي الإنفاق العام، ونخلص من كل ذلك إلى استمرار تضخم حجم القطاع العام وسيطرة الدولة وهي المالك للمورد الاقتصادي الاساسي "النفط" على النشاط الاقتصادي وأن القطاع الخاص لا يزال يمارس دوراً محدوداً في الحياة الاقتصادية.

4-7 التشوهات في أنماط واتجاهات التجارة الخارجية:

انعكست الاختلالات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الليبي منذ الستينيات على هيكل التجارة الخارجية، وتتضح التشوهات في أنماط التجارة الخارجية الليبية فيما يأتي:

أولاً: التركز السلعي في هيكل الصادرات:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) استمرار هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات، حيث شكلت صادرات مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها

الجدول رقم (5): الصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1970- 2010.

(%)

السنة / أقسام السلع	1970	1980	1990	2000	2010
مواد غذائية وحيوانات حية	0	0	0.4	0.1	0
مشروبات وتبغ	0	0	0	0	0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	0.1	0	0.6	0	0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	99.9	100	94.3	95.5	97.1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0	0
مواد كيماوية	0	0	3.7	3.7	2.1
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد التي صنعت منها	0	0	0.8	0.6	0.8
آلات ومعدات نقل	0	0	0	0	0
مصنوعات مختلفة	0	0	0.1	0	0
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0	0	0	0	0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010**.

ثانياً: التنوع السلعي في هيكل الواردات:

خلال العام 1970 ما نسبته 99.9% من إجمالي الصادرات، وصلت سنة 1980 إلى 100%، ثم تراجعت قليلاً سنة 1990 حيث شكلت ما نسبته 94.39%، وبشكل عام فإن الصادرات النفطية خلال تلك الفترة كانت مرتفعة جداً "فاقت 90%" في كل السنوات،

ورغم الجهود التي بذلت خلال العقود الأربعة الماضية في إطار تنويع الصادرات فقد شكلت صادرات النفط خلال العام 2010 ما نسبته 97.1%، وهذا يدل على أن الاقتصاد الليبي شديد التأثر بما يحدث في أسواق النفط العالمية.

من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (6) نلاحظ أن الواردات السلعية الليبية تتنوع تنوعاً سلعياً ملحوظاً، حيث أنها لم تتركز في سلعة أ بعض السلع بقدر ما شملت طائفة عريضة من السلع المستوردة التي تباينت بين المواد الغذائية والمواد الخام والسلع المصنعة

الجدول رقم (6): الواردات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1970- 2010.

(%)

السنة / أقسام السلع	1970	1980	1990	2000	2010
مواد غذائية وحيوانات حية	19.9	16.9	20.6	20.1	10.4
مشروبات وتبغ	1.3	0.5	0.1	0.3	0.5
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	1.8	1.8	2.1	2.6	2.7
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	3.2	0.7	0.3	0.3	1.1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	1.4	1.9	1.9	3.7	0.4
مواد كيماوية	5.8	5.4	6.8	7.2	5.8
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد التي صنعت منها	21.4	24.2	23.8	16.2	21.5
آلات ومعدات نقل	29.7	38.0	34.6	41.0	49.3
مصنوعات مختلفة	15.6	10.7	9.4	8.7	8.5
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	100

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010**.

ومستلزمات التنمية "آلات ومعدات"، وبالنظر للجدول نلاحظ أن المواد الغذائية والحيوانات الحية قد شكلت نسباً تراوحت من 10.37% إلى 20.63% خلال الفترة 1970–2010، بينما شكلت الآلات والمعدات نسب تراوحت من 49.3% إلى 29.65%، وشكلت المصنوعات المصنفة على أساس المواد التي صنعت منها نسبة تراوحت من 16.2% الى

24.15% خلال نفس الفترة، وشكلت واردات المواد الكيماوية نسبة تراوحت بين 5.37% و7.15%، أما واردات المصنوعات المختلفة فقد تراوحت بين 8.46% و15.63%، الأمر الذي يدل على تنوع ملحوظ في هيكل الواردات.

ثالثاً: التركز الجغرافي في هيكل الصادرات:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن الصادرات السلعية الليبية إنما تتركز جغرافياً وبشكل أساسي في منطقة الإتحاد الأوروبي "الشريك التجاري التقليدي لليبيا"، حيث شكلت صادرات

الجدول رقم (7): التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية
خلال الفترة 1970- 2010

(%)

السنة / الدولة	1977	1987	1997	2003	2007	2010
أقطار الجامعة العربية	0.1	2.3	6.7	4.6	3.0	1.8
الدول الافريقية	0.0	0.0	0.1	0.2	0.1	0.0
دول أوروبا الغربية	50.1	81.1	72.4	80.7	77.5	81.8
دور اوروبا الشرقية	1.7	10.6	13.0	1.5	0.6	0.3
دول شمال وجنوب ووسط أمريكا	43.7	0.1	0.6	0.4	10.7	3.7
الدول الآسيوية	3.4	6.0	7.4	12.6	8.1	12.4
استراليا وبلدان أخرى	1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

* ابتداءاً من العام 1997 استبدلت دول أوروبا الغربية بدول الإتحاد الاوروبي، ودول أوروبا الشرقية بدول أوروبية أخرى غير عضو في الاتحاد الاوروبي.

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية**، 2007.
- الهيئة العامة للمعلومات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية**، 2010.

ليبيا إلى دول أوروبا الغربية ما نسبته 50.11% من إجمالي صادراتها خلال العام 1977، ارتفعت خلال العام 1987 إلى 81.07% لتنخفض خلال العام 1997 حتى 72.36%، ثم ارتفعت خلال العام 2003 لتصل إلى 80.72%، وانخفضت خلال العام 2007إلى 77.51%، معاودةً الارتفاع خلال العام 2010 إلى 81.75%، وقد توزعت النسب الباقية

من الصادرات على الأسواق الأخرى بنسب متفاوتة، ويعود هذا التركز الجغرافي للصادرات السلعية الليبية في منطقة الاتحاد الاوروبي بالدرجة الأولى لتركز الصادرات السلعية الليبية في سلعة النفط، التي تتجه بشكل مباشر إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وتتركز في إيطاليا وذلك نظراً للقرب الجغرافي والعلاقات التجارية التقليدية التي تربط ليبيا بهذه الدول.

رابعاً: التركز الجغرافي في هيكل الواردات:

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات السلعية الليبية فنجد أنها أيضاً مركزة في منطقة الاتحاد الأوروبي، ويتضح ذلك بصورة جلية حينما ننظر إلى الجدول رقم (8) الذي يبين التوزيع

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة 1970 2010

السنة / الدولة	1977	1987	1997	2003	2007	2010
أقطار الجامعة العربية	1.7	2.4	10.1	10.1	11.7	7.6
الدول الافريقية	0.5	0.2	0.1	0.4	0.1	0.3
دول أوروبا الغربية*	71.2	70.5	52.6	54.7	39.8	41.5
دور اوروبا الشرقية*	7.0	5.4	8.7	15.0	4.4	3.3
دول شمال وجنوب ووسط أمريكا	6.7	2.6	6.0	3.5	11.9	10.0
الدول الآسيوية	12.4	18.3	20.4	15.9	32.1	37.0
استراليا وبلدان أخرى	0.5	0.7	1.7	0.4	0.1	0.5
المجموع	100	100	100	100	100	100

* ابتداءاً من العام 1997 استبدلت دول أوروبا الغربية بدول الإتحاد الاوروبي، ودول أوروبا الشرقية بدول أوروبية أخرى غير عضو في الاتحاد الاوروبي.

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية**، 2007.
- الهيئة العامة للمعلومات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية**، 2010.

الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة 1970-2010، حيث نجد أن هذه المنطقة (الاتحاد الاوروبي) قد استحوذت خلال العام 1977 على ما نسبته 71.23% من الواردات الليبية، انخفضت عام 1987 لتصل إلى 70.45%، ثم إلى 52.59% عام 1997، ثم انتعشت

قليلاً لتصل في عام 2003 لتصل إلى 54.68%، وعاودت الانخفاض سنة 2007 لتصل إلى 39.83%، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 إلى 41.45.

نستخلص مما سبق أن التجارة الخارجية لازالت تعاني نفس الإختلالات السابقة، والناجمة عن سيطرة النفط على النشاط الاقتصادي حيث تتركز الصادرات سلعياً في سلعة النفط وجغرافياً في سوق الإتحاد الأوروبي، وفي إيطاليا على وجه الخصوص، بينما تشهد الواردات تنوعاً يتمحور حول السلع الاستهلاكية والمعدات الرأسمالية.

7-5 الانكشاف على الخارج:

نستخلص من الفقرة السابقة أن الاقتصاد الليبي شديد التأثر بالتقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في الأسواق الخارجية، ويتضح ذلك بشكل أكثر تفصيلاً من خلال المؤشرات الواردة بالجدول رقم (9) المتمثلة في نسب كل من الصادرات والواردات والتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، التي تدل على مدى درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 1970 ما يقدر بـ 65.3%، وانخفضت في العام 1980 إلى 61.5%، واتخذت بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً لتصل عام 2000 الى 35%، ثم لترتفع إلى 70.6% سنة 2010، واستمرت في الارتفاع لتصل خلال العام 2012 إلى 76.4%، ويدل ذلك دلالةً واضحةً على الدور الذي تلعبه الصادرات في جملة النشاط الاقتصادي، وحيث تتركز هذه الصادرات في سلعة واحدة هي النفط فإن لذلك انعكاساته السلبية على الاقتصاد الليبي، وذلك من حيث قابليته الشديدة للتأثر بما يحدث في أسواق النفط الدولية من تقلبات.

أما نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت عام 1970 ما نسبته 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت تتقلب خلال السنوات الأخرى ارتفاعاً وانخفاضاً، وقد بلغت أقصى قيمة لها خلال السنوات المبينة بالجدول سنة 2010، حيث بلغت ما نسبته 36.5%، ويدل ذلك على مدى التسربات من دائرة النشاط الاقتصادي التي تذهب إلى الخارج.

وبمتابعة المؤشر الثالث الذي يبين نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أنه قد بلغ نسباً عاليةً جداً في السبعينيات حيث بلغ 80.7% عام 1970

الجدول رقم (9): مؤشرات الانكشاف الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2012

(%)

السنة	GDP/الصادرات	GDP/الواردات	GDP/التجارة الدولية	الواردات/الصادرات
1970	65.3	15.4	80.7	425.2
1980	61.5	19.0	80.5	323.5
1990	39.0	26.0	65.0	149.9
2000	35.0	12.0	46.9	292.5
2010	70.6	36.5	107.0	193.4
2012	76.4	32.0	108.5	238.5

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954- 2003**.

لكنه اخذ اتجاهاً هبوطياً إلى أن بلغ خلال العام 2000 ما نسبته 46.9%، ثم اخذ يرتفع بشكل كبير ليبلغ خلال عامي 2010 و2012 ما نسبته 107% و108.5% على التوالي.

وبمتابعة المؤشر الخاص بالطاقة الاستيرادية (X/M) التي تعبر عن نسبة تغطية الصادرات للواردات، نلاحظ أن الواردات الليبية تغطى بالكامل من حصيلة الصادرات، وأن هذه النسبة متقلبة خلال تلك الفترة، وذلك تبعاً لتقلبات أسعار النفط، ويدل ذلك على أن القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي تعتمد اعتماداً كلياً على متغيرات خارجية، ومكمن الخطر في ذلك يعود إلى أهمية سلة الواردات، التي تشكل فيها السلع الاستهلاكية وسلع التنمية نسبة مهمة، ويدل ذلك على أن الاقتصاد الليبي منكشف على الخارج، وأن ثمة متغيرات اقتصادية مهمة قد ارتبطت بالخارج مما أفقد صناع السياسة الاقتصادية السيطرة عليها.

7-6 التركز الوظيفي للقوى العاملة:

لقد صاحبت عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية خلال العقود الماضية زيادة في الطلب على اليد العاملة وفي مختلف المجالات، ورغم الوفرة المالية التي كانت سمةً بارزة للفترة التي انطلقت فيها البرامج التنموية، فقد كان الاقتصاد الليبي- بسبب قلة العمالة- غير قادرٍ على

الجدول رقم (10): القوى العاملة الوطنية والأجنبية في ليبيا خلال الفترة 1970- 2012

(ألف عامل)

السنة / البند	1970	1980	1990	2000	2005
العمالة الوطنية	383.5	532.8	879.4	1257.1	1479.1
العمالة الأجنبية	50	280	139.2	187.9	186
إجمالي العمالة	433.5	812.8	1018.6	1445	1665.1
نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة (%)	11.53	34.45	13.67	13	11.17

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.

استغلال كامل طاقته التمويلية (وزارة التخطيط ب)، الأمر الذي أفضى الى ضرورة الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (10) تطور حجم الاستخدام في الاقتصاد الليبي الذي ارتفع خلال الفترة 1970– 1980 بنسبة 87.5% وارتفع خلال الفترة 1980–1990 بنسبة 25.32%، وبشكل عام فقد أخذ حجم الاستخدام اتجاهاً متزايداً خلال الفترة المبينة بالجدول، ويدل ذلك على تزايد الطلب على العمالة كنتيجة للخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها خلال العقود الماضية في العديد من القطاعات.

وقد ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية إلى اجمالي الاستخدام بين سنتي 1970– 1980 من 11.53% إلى 34.45%، ثم اخذت اتجاهاً هبوطياً إلى ان بلغت ما نسبته 11.17% سنة 2005، وشكلت نسبة العمالة العربية والإفريقية من إجمالي العمالة الوافدة ما نسبته 82.3% خلال العام 2001 (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أ، 1999)، ويدل ذلك على ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية إلى اجمالي العمالة في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة، وقد تركزت العمالة الأجنبية بدرجة أساسية في قطاع البناء والتشييد الذي استوعب ما نسبته 38.4% من العمالة الوافدة خلال العام 1970، ارتفعت هذه النسبة سنة 1975 إلى 53.7%، وواصلت ارتفاعها الى 66.4% خلال العام 1989 (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أ، 1999)، وهذا دليل على أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة

الأجنبية، وذلك رغم المخصصات التي صرفت على عمليات التدريب والتعليم والتي بلغت خلال الفترة 1970–1997 ما نسبته 3% من إجمالي المخصصات الاستثمارية لهذه الفترة (مجموعة من الاساتذة، 1989).

أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية وهو جوهر هذه الفقرة، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (11) تركز العمالة الليبية بشكل خاص في قطاع الخدمات، بنسبة 51.7% عام 1970 انخفضت الى 49.85% عام 1980، واستمرت في الانخفاض حيث وصلت إلى 46.01% عام 1990، وأخذت ترتفع من جديد إلى ان وصلت إلى ما نسبته 85.4% سنة 2009، وإذا مـا نظرنا الى القوى العـاملة الزراعية

الجدول رقم (11): القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970- 2009

(%)

السنة / القطاع	1970	1980	1990	2000	2009
القطاع الزراعي	629.0	18.87	15.87	16.55	5
القطاع الصناعي	5.63	18.3	9.06	12.60	4.4
القطاع الخدمي	51.70	49.85	46.01	52.73	85.4
قطاع البناء والتشييد	11.30	21.28	13.20	15.36	2.4
القطاع النفطي	2.31	1.69	615.8	2.76	2.8
إجمالي القوى العاملة	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **التقرير السنوي الرابع والخمسون**، 2010.

فسنلاحظ أنها بشكل عام في تناقص مستمر، حيث تناقصت من 29.07% عام 1970 الى 18.87% عام 1980 الى 15.87% عام 1990، وارتفعت قليلاً على 16.55% سنة 2000، ثم عاودت الإنخفاض إلى 5% عام 2009، ويدل ذلك على حدوث عملية إحلال بين القطاع الزراعي والقطاع الخدمي لصالح الثاني، أما القطاع الصناعي فقد زادت نسبة العمالة المشتغلة فيه من 5.63% عام 1970 إلى 12.6% عام 2000، ثم

انخفضت إلى 4.4 عام 2009، وقد تركزت العمالة الوطنية في القطاع العام وبخاصة قطاعات الصحة والتعليم والإدارة العامة بنسبة بلغت 65.3% و64.1% عامي 2008 و2009 على التوالي (مصرف ليبيا المركزي ب، 2010)، ويعد ذلك تفسيراً لاستمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية مشيراً بذلك إلى اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، حيث بلغ إجمالي الباحثين عن العمل من حملة المؤهلات الجامعية عام 2001 ما نسبته 25.5% من إجمالي الباحثين عن عمل (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ب، 2002)، و قد برزت هذه الخاصية- وهي تركز العمالة في القطاع العام- بسبب التوسع الذي شهده هذا القطاع والذي كانت بداياته مع دخول النفط في المشهد الاقتصادي في ليبيا، وذلك في الوقت الذي لم تنجح فيه برامج التنمية في استغلال هذه الثروة لتطوير فرص عمل في قطاعات بديلة.

7-7 التركز السكاني:

شهدت ليبيا ومنذ اكتشاف النفط اتجاهاً متزايداً نحو الهجرة إلى المدن، وقد نجم عن ذلك أن تركزت فيها أعداد كبيرة من السكان في المدن وبخاصة الرئيسية منها كطرابلس وبنغازي، وتتفاوت الكثافة السكانية بين المناطق المختلفة، حيث بلغت في الشريط الساحلي حوالي 45 فرد للكيلو متر المربع، بينما بلغت في بعض المناطق الجنوبية نسبة تقل عن فرد واحد في الكيلو متر المربع (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أ، 1999)، وقد بلغت نسبة الحضر من إجمالي سكان ليبيا خلال العام 1990 ما يقدر بـ 75.78% ارتفعت خلال العام 2000 إلى 76.4% ثم إلى 77.7% خلال العام 2009 (صندوق النقد العربي وآخرون ب، 2011)، وقد أدت هذه الأوضاع إلى إلقاء أعباء تنموية إضافية أدت الى اضطلاع الدولة بدور أكبر في مسألة تحقيق التنمية المكانية المتوازنة التي احتلت مكاناً مرموقاً بين خطط وبرامج التنمية المختلفة، التي استهدفت تقوية القاعدة الاقتصادية لكل المناطق، وتوحيد التجمعات السكانية، والتخفيف من الفوارق في مستويات المعيشة بين المناطق منعاً للهجرة المتزايدة الى المدن، وتشجيعاً للهجرة العكسية وزارة التخطيط ب)، ويتضح ممن ذلك أن الاستثمارات التي نفذت خلال العقود الاربعة الماضية لم تنجح في إعادة التوازن للكثافة السكانية في ليبيا التي اختلت بسبب التغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي سببها ظهور النفط في ليبيا.

ومن خلال العرض السابق للخصائص والسمات التي يتميز بها الاقتصاد الليبي نستطيع القول بأن هذا الاقتصاد لا زال يعاني العديد من الإختلالات التي ظهرت مع ظهور النفط والتي لم تكن الخطط التي نفذت خلال الحقبة الماضية بالاستناد إلى هذه الثروة قادرة التخفيف من حدتها، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن النفط نقمة، بقدر ما يعني أن عائداته لم توظف بشكل أمثل في رسم سمات وخصائص أفضل مما هو موجود الآن، وتطرح الورقة في الفقرة الآتية بعض الآليات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة هذه الاختلالات، ويمكن أن تعيد التوازن لهذا الاقتصاد في كافة مجالاته.

7. بعض الآليات المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الليبي:

في إطار الخصائص والسمات التي تميز الاقتصاد الليبي، تتبنى الورقة بعض الآليات المقترحة التي يمكن أن تساهم في معالجة الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الليبي وهذه الآليات هي:

8-1 ترشيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

رغم أنه يشار في الكثير من الأحيان عند تناول مسألة التصحيح الهيكلي وانتهاج السياسات التي تعول على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى انتهاء دور الدولة، إلا أن المسألة لا تعدوا كونها إعادة تعريف لهذا الدور، وعلى هذا فإن الدور المرتقب للدولة وبخاصة في الدول النامية والنفطية منها على وجه الخصوص يكمن في أنها ستعمل على تهيئة المناخ الملائم لتطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ستكون بحاجة للرفع من قدراتها التنافسية، وذلك عن طريق جملة من الآليات التي تتمثل في القيام بأعمال البحث والتطوير التي ستنعكس بصورة إيجابية على مختلف الوحدات الإنتاجية، والاهتمام بمخرجات التعليم ورفع جودة هذه المخرجات التي تمد هذه الوحدات بالعناصر البشرية الماهرة، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة في إنتاجية هذه الوحدات، ومن جانب آخر تلعب التشريعات دوراً مهماً في تهيئة المناخ الملائم للإستثمار والإنتاج، الأمر الذي يحتم على الدولة توظيف هذا الجانب بشكل يتيح رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولا شك أيضاً بأن العمل على توفير البنية التحتية المناسبة يعد من أهم الواجبات التي يفترض أن تضطلع بها الدولة في هذا الإطار، وذلك من حيث توفير المرافق العامة الأساسية المتمثلة في الكهرباء والمياه والمواصلات، أضف

إلى ذلك تطوير قطاع المعلومات والاتصال وتوفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة، وينعكس دور الدولة أيضاً في قيامها بعمليات الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد الذي يؤدي دوراً مهماً في تدعيم القدرة التنافسية لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وفي توظيف السياسات الاقتصادية بما يتيح بيئة صالحة لنمو القطاعات الانتاجية المختلفة وتطورها.

8-2 إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وفقاً لمبدأ الميزة النسبية:

لقد اتضح في الجزء السابق من الورقة أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال قطاعي لصالح القطاع النفطي، وأن الصادرات النفطية تستحوذ على الجزء الاعظم من هيكل الصادرات السلعية الليبية، وأن دور الصناعات التحويلية محدود جداً مقارنه بالقطاع النفطي، وأن القطاعات الخدمية التوزيعية توسعت على حساب القطاعات السلعية المنتجة، الأمر الذي أدي إلى بروز وتجذُّر ظاهرة التركز القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، وتفاقم الفجوة بين هياكل الإنتاج وأنماط الطلب الكلي، كما أدى ذلك إلى انكشاف الاقتصاد الليبي وجعل مسيرة التنمية فيه عرضه للتقلبات التي تحصل في أسواق النفط العالمية.

لذلك ولأجل تصحيح الهياكل الإنتاجية، وتجاوز معضلة التركز القطاعي، والرفع من درجة التنوع في هيكل الصادرات السلعية، وتحقيق المزايا والاستفادات التي أكدت عليها أدبيات التنمية الاقتصادية، يجد المهتمون بالشأن الاقتصادي في ليبيا أنفسهم مضطرين لتدبير آليات مناسبة تعمل على تفعيل قطاع الصناعات التحويلية والرفع من درجة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجاوز المعوقات الموضوعية وغير الموضوعية التي كانت وراء النجاحات المحدودة التي تحققت خلال مسيرة العمل التنموي السابقة، وما صاحبها من إنفاق استثماري على الصناعات التحويلية بلغ ما نسبته 41.8% من حجم الأنفاق الاستثماري الكلي خلال الفترة التي نفذت فيها خطط التنمية 1970- 1985 (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أ، 1999)، ولعل اعتماد وتفعيل مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الصناعات المؤهلة للنجاح والتي يمكن أن يكون لليبيا تفوق نسبي في إنتاجها خير سبيل لتفعيل قطاع الصناعات التحويلية والرفع من درجة مساهمته في تنويع مصادر الدخل، ونظراً لوفرة النفط الخام في ليبيا بكميات اقتصادية فإن الصناعات المؤهلة للقيام بالدور المناسب لتفعيل قطاع الصناعات التحويلية وتحقيق معدلات مناسبة من النمو والتنمية الاقتصادية هي الصناعات

البتروكيماوية التي تعتمد في جلّ مدخلاتها على النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك لتنوعها، وسهولة وتسارع وتائر إحلالها محل المنتجات الطبيعية، وتزايد انتشارها، وما تتمتع من قدرة هائلة على توليد القيمة المضافة (ملحيس، 1986)، فضلاً عن قدرتها على توليد ارتباطات خلفية وأمامية تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا فان إمكانيات الرفع من نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات الليبية متاحة إذا ما تم اعتماد مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج.

ويمكن أن يتعزز هذا التوجه ويحقق مستهدفاته إذا ماساهم النظام التجاري العالمي في إلزام الدول الصناعية المتقدمة برفع القيود والرسوم الجمركية على انسياب المنتجات البتروكيماوية إلى أسواقها، وإذا ما حققت الدول المنتجة للنفط نجاحات في الحيلولة دون نجاح الدول الصناعية المتقدمة في إثارة قضية التسعير المزدوج والتي تدعي فيها الدول الصناعية أن بيع النفط الخام إلى المصافي والصناعات البتروكيماوية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط بسعر أقل من سعر تصديره إلى الأسواق الخارجية نوع من الإغراق وأسلوب يؤدي على خلق تشوهات في التجارة الدولية عن طريق خلق منافسة غير عادلة بين الصناعات المحلية ذات التكلفة المنخفضة والصناعات في الدول ذات التكلفة العالية.

8-3 تطوير تجارة الخدمات:

إن أنشطة التبادل التجاري الخارجي لا تقتصر فقط على التبادل السلعي، فهي تشمل أيضاً الأنشطة الخدمية، كالسياحة، والتأمين، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية، ومع التوسع الذي تشهده الأنشطة الخدمية في التجارة الدولية تصديراً واستيراداً وبمعدلات نمو كبيرة تجاوزت في السنوات الأخيرة معدلات النمو في التبادل الدولي السلعي، وفي ضوء ما حققه القطاع الخدمي من مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فإن تنمية هذا القطاع تصبح ضرورة ملحة في ضوء تمتع ليبيا بمقومات يمكنها أن تسهم في الرفع من قدرة القطاع الخدمي على تخفيض أعبائه الحالية على ميزان المدفوعات من جهة، وإمكانية الرفع من درجة مساهمته في تنويع مصادر الدخل القومي من جهة أخرى، وتتمتع ليبيا في هذا الإطار بموقع جغرافي متميز يؤهلها للقيام بدور فعال في التواصل التجاري بين قارات العالم وخاصة بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، إضافة إلى حدودها المشتركة مع العديد

من الدول العربية والإفريقية، كما أنها تمتلك إمكانات هائلة لتنمية القطاع السياحي من شواطئ ممتدة وكنوز أثرية، إلى جانب ذلك هناك مؤسسات مصرفية وتجارية عريقة يصاحبها استعداد نفسي لدى اغلب الليبيين لمزاولة الأنشطة الخدمية أكثر من غيرها.

من هنا فان استثمار هذه المقومات لخدمة الأنشطة الخدمية سينعكس ايجابياً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى القطاع الخدمي بشكل خاص، وذلك عندما يؤدي هذا التوجه إلى تفعيل ورفع الكفاءة الإنتاجية للأعداد الهائلة من القوى العاملة المتوفرة بسوق العمل الذي يضم حوالي 101 ألف من مخرجات التعليم العالي وما يعادل 85% من خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين يتركزون بالمدن الرئيسية والتي تعتبر المراكز الأكثر تأهيلاً للأنشطة الخدمية (الماقوري، 2005)، وإذا ما صدقت الرؤيا واستخدمت المعطيات المشار إليها بالشكل المناسب يكون الاقتصاد الليبي قد حقق إنجازات في الأنشطة الخدمية يمكن التعويل عليها في الدفع بمجالات التبادل الخارجي وبما يؤدي إلى تنويع مصادر الصرف الأجنبي والتخفيف من حدة سيطرة النفط على هيكل الصادرات، إضافة إلى ما يمكن أن يحققه من وفورات أخرى متمثلة في نقل قطاع الخدمات من كونه عبئاً على الاقتصاد الوطني إلى قطاع نشط وقادر على تحقيق إضافات قيمة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

8-4 تفعيل اتفاقيات التكامل الاقتصادي الاقليمي:

اتضح عند دراسة خصائص الاقتصاد الليبي أنه يعاني اختلالات متعددة تساهم إلي حد كبير في الحد من قدرته على التطور والنمو، وتجعل من الجهود التنموية المحلية فيه مشتتة ومتعثرة، ولهذا فإن الاقتصاد الليبي في ظل خصائصه ومعطياته الاقتصادية الراهنة، ومحاولات الدفع به نحو تحقيق التنمية والرفع من قدرته على التعايش مع الاقتصاد العالمي، يتطلب بالضرورة تفعيل الترتيبات التكاملية الإقليمية والدفع بها في اتجاه تحقيق مزايا التكامل الاقتصادي والرفع من القدرة التفاوضية وتوظيف ما يمكن منها لخدمته في تجاوز معوقاته والدفع بقدراته وبما لا يتعارض مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد، وتجدر الإشارة هنا إلى المقومات الكبيرة التي تحظى بها ليبيا في هذا المجال حيث أنها عضو فعلاً في العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد المغرب العربي والاتحاد الافريقي وغيرها.

8. النتائج والتوصيات:

9-1 النتائج: توصل البحث إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

1. ساهم النفط بدرجة كبيرة في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي خلال الحقبة التي تم فيها إنتاجه وتصديره بكميات تجارية لأول مرة (حقبة الستينيات)، وذلك من حيث:

أ. التركز القطاعي للناتج المحلي الاجمالي من خلال الاستحواذ على أهم مساهمة في تكوين هذا الناتج، التي بلغت خلال العام 1962 ما نسبته 26.8% تطورت خلال الأعوام التالية إلى أن بلغت ما يقدر بـ 62% عام 1969.

ب. التركز السلعي للصادرات الليبية في سلعة النفط، حيث لم تنخفض نسبتها إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 1962- 1969 عن 94%، وكذلك التنوع السلعي في الواردات الذي شمل السلع الغذائية والمعدات التنمية وغيرها من السلع.

ج. التركز الجغرافي للصادرات في أسواق الدول الصناعية، وبالتحديد دول الاتحاد الاوروبي.

د. تزايد حجم القطاع العام الذي يدلل على تزايد دور الدولة في الاقتصاد، وذلك ناتج من تزايد حصة الدولة من العائدات النفطية التي بلغت خلال العام 1961/1960 ما نسبته 0.51%، وتطورت خلال العام 1963/1962 إلى 23%، لتبدأ في الصعود وتبلغ عام 1969/1968 ما نسبته 79%.

هـ. زيادة معدلات التركز السكاني في المدن بسبب التطور في قطاع الخدمات الذي بدأ يجدب الكثير من الافراد للعمل، الامر الذي جاء على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى.

2. تعاملت خطط وبرامج التنمية التي نفذت خلال العقود الأربعة الماضية مع هذه الخصائص وذلك بتخصيص عوائد النفط لخدمة هذا الهدف من خلال تخصيص استثمارات كبيرة لتنويع الاقتصاد وتعديل هياكله المختلفة، حيث حظيت قطاعات البنية خلال العام 1970 بنسبة 23.34% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، وقد بلغت

المخصصات الاستثمارية لقطاعي الإنتاج الرئيسين "الزراعة والصناعة" ما نسبته 4.78% و3.87% على التوالي، وفي العام 1980 ارتفعت مخصصات كلاً من قطاعي الزراعة والصناعة إلى 12.20% و15.57% على التوالي، ليحصلا على ما نسبته 28.17% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لذلك العام، أما خلال العام 2006 فقد انخفضت مخصصات القطاع الزراعي إلى 7.76% وزادت مخصصات القطاع الصناعي إلى 4%.

3. لم تفلح تلك السياسات في التعامل مع خصائص وسمات الاقتصاد الليبي التي شكلت اختلالات في هياكل هذا الاقتصاد، وكانت بمثابة العائق أمامه للاستفادة من الثروة النفطية واستغلالها في خلق بدائل متنامية للثروة، حيث كانت النجاحات المحققة في هذا المجال محدودة إذا ما تمت مقارنتها بمستهدفات الخطط والبرامج التنموية المختلفة خلال الفترة السابقة، حيث لا تزال مسألة تفكك العلاقة بين هياكل الإنتاج وأنماط الطلب، والتركز القطاعي لصالح القطاع النفطي (في مجالي الإنتاج والتجارة الخارجية)، وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، والتركز السكاني، ونقص العمالة التي تركزت في القطاع الخدمي سمات تميز هذا الاقتصاد، حيث شكل النفط ما نسبته 83.88% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2012، ولا زال القطاع العام يلعب الدور الأبرز في مجمل النشاط الاقتصادي مستحوذاً عام 2005 ما نسبته 83.6% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وشكلت الصادرات ما نسبته 97.1% عام 2010.

9-2 التوصيات: يوصي هذا البحث بالآتي:

1. ترشيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي كي تقوم على تهيئة المناخ الملائم للرفع من كفاءة المنشآت والوحدات الإنتاجية القائمة من خلال جملة من الآليات التي تزيد من فرص استفادة القطاعات المختلفة من الوفورات الخارجية التي توفرها الدولة، وهذا يقود إلى القول بتغير دور الدولة من التدخل المباشر والسيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي إلى دور المحفز والراعي الذي يدفع بالقدرة التنافسية للوحدات الإنتاجية والاقتصاد ككل إلى أعلى بما يؤدي إلى تجاوز الإختلالات المشار إليها آنفاً.

2. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وفقاً لمبدأ الميزة النسبية الذي يتوقع أن يساعد على تجاوز مسألة التركز القطاعي ويعمل على تنويع هيكل الصادرات.

3. استثمار الإمكانات المتوفرة في ليبيا للدفع بالنشاط الخدمي لتحقيق المستهدفات المنتظرة وذلك لما للأنشطة الخدمية من دور في تنويع مصادر الدخل وتخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات.

4. ضرورة تفعيل الترتيبات التكاملية العربية والإفريقية وتوظيف ما أمكن منها لخدمة متطلبات الاقتصاد الليبي والرفع من قدرته التنافسية والعمل على اجتناء أكبر قدر من الفرص التنموية التي يمكن أن تكون متاحة على النطاق الاقليمي.

6. المراجع:

أولاً: الكتب:

1. على اعتيقة: **أثر البترول على الاقتصاد الليبي**، دار الطليعة، 1972.
2. مبارك حجير: **الاقتصاد الليبي– دراسة عربية مقارنة**، ط1(بنغازي: دار مكتبة الأندلس،1973).
3. ميلود الحاسية: **دور النقود في الاقتصاد الليبي**، (طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1979).
4. مجموعة من الأساتذة، **ليبيا في 30 عاماً التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969–1989**، وزارة الإعلام والثقافة، 1989.
5. عباس بدر الدين، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية**، كتاب الشوري.

ثانياً: الدوريات:

1. علي محمد الماقوري، **العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وإمكانات التطوير**، مجلة الجامعي، العدد "9"، ربيع 2005، جامعة طرابلس، طرابلس، 2005.

ثالثاً: المؤتمرات:

1. أحمد الترهوني، **تقيم تجربة الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية**، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي، جامعة قاريونس، بنغازي، 2003/10/8.
2. غانية ملحيس، "**المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تسويق المنتجات البتروكيماوية**" (ورقة بحثية قدمت في ندوة تكامل الصناعة البتروكيماوية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنامة– البحرين، من 20– 22 كانون الثاني/ يناير، 1986).
3. حسين فرج الحويج، "**القطاع السياحي وإمكانات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي**" (ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب بجامعة طرابلس، طرابلس– ليبيا، خلال الفترة 16–18 مايو 2015).

رابعاً: التقارير والبحوث:

1. محمد الحسناوي: **دراسة حول اقتصاديات النفط والغاز في ليبيا قبل وبعد الثورة**، المؤسسة الوطنية للنفط، دراسة غير منشورة.
2. وزارة التخطيط (أ)، **الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1972– 1975**.
3. وزارة التخطيط (ب)، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976– 1980**.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أ، **تقرير التنمية البشرية**، 1999.
5. صندوق النقد العربي وآخرون أ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006**.
6. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ب، **الكتاب الإحصائي**، 2002.
7. صندوق النقد العربي وآخرون ب، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2011.
8. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962– 2006)**، بنغازي، 2010.
9. مصرف ليبيا المركزي أ، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.
10. مصرف ليبيا المركزي ب، **التقرير السنوي الرابع والخمسون**، 2010.
11. الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات أ، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954–2003**.

12. الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ب، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2007**.

13. الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010**.